الأمم المتحدة

A/C.5/70/SR.4

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
12 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاراي ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب.

ينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-17698 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع) (A/70/6 (Introduction) و A/70/6 (Sect. 1) و A/70/6 (Sect. 2) و A/70/6 (Sect. 2)/Corr.1 و A/70/6 (Sect. 3) و A/70/6 (Sect. 3)/Corr.1 و A/70/6 (Sect. 4) و A/70/6 (Sect. 5) و A/70/6 (Sect. 6) و A/70/6 (Sect. 7) و A/70/6 (Sect. 8) و A/70/6 (Sect. 8)/Corr.1 و A/70/6 (Sect. 9) و A/70/6 (Sect. 10) و A/70/6 (Sect. 11) و A/70/6 (Sect. 12) و A/70/6 (Sect. 13) و A/70/6 (Sect. 14) و A/70/6 (Sect. 14)/Corr.1 و A/70/6 (Sect. 15) و A/70/6 (Sect. 16) و A/70/6 (Sect. 17) و A/70/6 (Sect. 17)/Corr.1 و A/70/6 (Sect. 18) و A/70/6 (Sect. 19) و A/70/6 (Sect. 18)/Corr.1 و A/70/6 (Sect. 20) و A/70/6 (Sect. 21) و A/70/6 (Sect. 22) و A/70/6 (Sect. 23) و A/70/6 (Sect. 24) و A/70/6 (Sect. 24)/Corr.1 و A/70/6 (Sect. 25) و A/70/6 (Sect. 26) و A/70/6 (Sect. 27) و A/70/6 (Sect. 28) و A/70/6 (Sect. 28)/Corr.1 و A/70/6 (Sect. 28)/Corr.2 و A/70/6 (Sect. 29) و A/70/6 (Sect. 29A) و A/70/6 (Sect. 29A)/Corr.1 و A/70/6 (Sect. 29B) و A/70/6 (Sect. 29C) و A/70/6 (Sect. 29C)/Corr.1 و A/70/6 (Sect. 29D) و A/70/6 (Sect. 29E) و A/70/6 (Sect. 29F) و A/70/6 (Sect. 29F)/Corr.1 و A/70/6 (Sect. 29G) و A/70/6 (Sect. 29H) و A/70/6 (Sect. 30) و A/70/6 (Sect. 31) و A/70/6 (Sect. 32) و A/70/6 (Sect. 33) و A/70/6 (Sect. 34) و A/70/6 (Sect. 35) و A/70/6 (Sect. 36) و A/70/6 (Income sect. 1) و A/70/6 (Income sect. 2) و A/70/6 (Income sect. 3) و A/70/7 و A/70/16 (chap. II) و A/70/80 و sect. A) و A70/97 و A/70/86 و (chap. I) و A/70/280 و A/70/280/Add.1).

١ - السيد كو جاي سين (جمهورية كوريا): قال إن الدول الأعضاء ظلت تعاني من القيود المالية نتيجة للوضع الاقتصادي العالمي الصعب، ما يستلزم من الأمم المتحدة أيضا تشديد انضباطها الميزانوي الأمر الذي يجعل من الملح أكثر للمنظمة أن تضطلع بولاياتها على نحو أكثر كفاءة وفعالية. وقال إن وفده يسلِّم بجهود الأمين العام الرامية إلى تحقيق المزيد بموارد أقل.

٢ - وأضاف قائلا إن الأمين العام كان اقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مستوى ميزانية يبلغ ٥,٥٧ بليون دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو أعلى قليلا من مستوى مخطط الميزانية. وأشاد بالأمين العام لسعيه إلى تحقيق الكفاءة المالية رغم الزيادة في عدد الولايات الجديدة. واعتبر أنه ينبغي تعزيز تلك الجهود والعمل في الوقت نفسه على ضمان تنفيذ الولايات في حينها.

٣ - ورأى أن من المهم إعداد الميزانية على أساس ترتيب أولويات المهام والأنشطة، لا على أساس تراكمي. فقد اتخذت الجمعية العامة مؤخرا أو كانت على وشك اتخاذ قرارات هامة لم تكن احتياجاتها من التمويل مدرجة في المقترحات المعروضة على اللجنة، ومن بينها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومبادرات في مجال السلام والأمن الدوليين وقرارات اتخذها مجلس حقوق الإنسان. وقال إن وفده سيدقق في آثارها على احتياجات الميزانية، مع مراعاة مبادئ الكفاءة، والفعالية وإعادة ترتيب الأولويات.

٤ - ومضى يقول إن الجمعية العامة كانت شددت على ضرورة التوصل إلى حل شامل لمشكلة إعادة تقدير التكاليف ودعت إلى إدخال تحسين على المنهجية. وقال إن وفده يعتزم معالجة هذه المسألة في سياق تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين

٢٠١٤-٢٠١٥، وكذلك في مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٥ - ورغم ترحيبه بالاقتراح الداعي إلى تجميد نحو ٦٠ وظيفة بسبب المكاسب الناجمة عن زيادة الكفاءة التي حققها الإصلاح الإداري، فإنه اعتبر أنه ينبغي إجراء استعراض شامل لجدول ملاك موظفي المنظمة برمَّته بهدف تحقيق مكاسب مستدامة ناتجة عن زيادة الكفاءة: فما برحت تكاليفُ الموظفين منذ أمد بعيد عاملا موجِّها لنمو الميزانية، فهي تشكل ما يصل إلى ٧٠ في المائة من إجمالي ميزانية المنظمة.

٦ - وختم قائلا إنه لا يمكن المبالغة أكثر في تأكيد أهمية مواصلة الابتكار في أساليب العمل بالنظر إلى الفورة في الولايات الجديدة والموسعة. وأكد أن وفده يتطلع إلى تحقيق فوائد محددة نتيجةً لمبادرات الإصلاح الإداري المتخذة وما نجم عنها من زيادة في الكفاءة والفعالية التنفيذيتين، وللوفورات في الميزانية.

٧ - السيد بودليسنيك (الاتحاد الروسي): رحب بمستوى التقديرات الأولية لفترة السنتين المقبلة البالغ نحو ٥,٥٦٩ بليون دولار قبل إعادة تقدير التكاليف نتيجةً للتضخم وتقلبات أسعار الصرف، وهو مبلغ يشكل زيادة طفيفة على سقف الإنفاق الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرار مخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ووفقا للممارسة المتبعة، ينبغي تقديم مقترحات إعادة تقدير التكاليف إلى اللجنة في الوقت المناسب. وأشار إلى أن هذه المنهجية تأخذ في الحسبان للمرة الأولى أسعار الصرف في المستقبل.

٨ - وأضاف أن وفده سيدقق في الطلبات المقدمة للحصول على موارد مالية وموارد من الموظفين، لا سيما في ما يتعلق بالأنشطة الجديدة. وفي هذا الصدد، قال إنه يتفق مع اللجنة الاستشارية على أن من السابق لأوانه تمويل الولايات التي لم توافق عليها بعد الهيئات الحكومية الدولية تمهيدا لإدراجها في التقديرات.

٩ - وقال إن لدى وفد بلده عددا من الأسئلة المتعلقة بالإصلاح المقترح للهيكلية الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: إذ يجب أن تكون القرارات مستندة إلى الطابع الدقيق لهذا الإصلاح وإلى النتائج المتوقعة منه. وفي هذا الظرف الحالي، تفتقر مقترحات الإصلاح إلى الشفافية والتبرير. واعتبر أن أي ولاية للمضي قدما تنطوي على اختصاصات الهيئات الأخرى إضافة إلى اللجنة الخامسة ويجب أن تؤخذ آراؤهما في الاعتبار.

١٠ - وأشار في هذا الصدد إلى توصيات وحدة التفتيش المشتركة بشأن إصلاح المفوضية في ما يتعلق بإطار الإدارة، وتحسين آليات التنظيم، ووضع سياسة لإدارة المخاطر، وعمليات التخطيط الاستراتيجي. وإلى حين توضيح تلك القضايا وغيرها من المسائل المتصلة بالإصلاح، ستظل المقترحات المقدمة غير مكتملة وسيكون من السابق لأوانه أن تخصَّص لها موارد من الميزانية.

١١ - واعتبر أن الزيادة في عدد الولايات وفي حجم الميزانية تعني أن من المهم الاقتصاد في الموارد المتاحة والاستفادة منها على أفضل وجه ممكن. وأضاف أن وفده سيدقق في اقتراح الأمين العام الداعي إلى الحد من الإنفاق على تقديم الخدمات للبرنامج وإلى تجميد الوظائف مؤقتا في ما يتصل ببدء تطبيق نظام أوموجا. وينبغي للجمعية العامة أن تأخذ القرارات المتعلقة بكل وظيفة، وفقا لصلاحياتها المنصوص عليها في الميثاق.

١٢ - وأعرب عن انزعاج وفده من وتيرة طلبات التمويل المتزايدة من أنشطة الميزانية العادية التي، وفقا للمقررات السابقة للجمعية، يتعين تمويلها من موارد خارجة عن

الميزانية. ورأى أن المشاكل في الاقتصاد العالمي والتنافس المتزايد على الموارد جعلا من الأصعب على المنظمات الدولية اجتذاب التبرعات، ويجب على الأمم المتحدة أن تقوم بالمزيد من أجل تعبئة هذه الموارد. ومع ذلك، ففي الممارسة العملية، بدأت بعض الأنشطة الخارجة عن الميزانية تأخذ صفة الميزانية العادية، مما يشكل عبئا إضافيا. واعتبر أن المعايير المستخدمة وكيفية ارتباط هذه المعايير بالإطار الاستراتيجي غير واضحتين لأن النقص في التبرعات أدى في بعض الحالات إلى تجميد الولايات، بينما أحيلت الأنشطة في حالات أخرى إلى التمويل من الميزانية العادية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجنة الخامسة ألا تنظر في مقترحات الميزانية هذه من دون مراعاة آراء الهيئات الحكومية الدولية المسؤولة عن المضمون السياسي للولايات المعنية.

١٣ - السيد سانشيس أسكوي (كوبا): قال إنه ينبغي لكراسات الميزانية أن تشكل تجسيدا عمليا للولايات المنبثقة من الاتفاقات السياسية الدقيقة التي توصلت إليها الدول الأعضاء. ورأى أن مستوى الميزانية يتناسب بشكل مباشر مع عدد الولايات التي أقرتها الدول الأعضاء. فالمسألة ليست مجرد عملية إعادة تقدير للتكاليف، بل تقديم ضمانة بأن المنظمة ستظل وديعة منظومة العلاقات الدولية التي تتطلع إليها دولها الأعضاء.

١٤ - واستطرد قائلا إن الموافقة على الموارد من أجل الاضطلاع بعمل المنظمة هو أوضح تجسيد للإرادة السياسية للدول الأعضاء في دعم ما تقوم به من أنشطة ولمواءمة الخطاب السياسي بإجراءات محددة. وبغية تحقيق الهدف المشترك المتمثل في توطيد مكانة الأمم المتحدة وجعلها جديرة بالثقة وتعزيز قوتها على الصعيد الدولي، يجب أن يوفَّر للمنظمة تمويل مستقر ويمكن الاعتماد عليه. فالمسؤولية المشتركة للدول الأعضاء هي في مراعاة المبدأ الراسخ المتمثل في القدرة على الدفع.

١٥ - وأعرب عن قلق وفده إزاء اختلال التوازن بين الموارد المخصصة لركائز عمل المنظمة، وتلك المخصصة للمجالات المختلفة ذات الأولوية الواردة في مخطط الميزانية، وكذلك إزاء تفسير بعض الدول الأعضاء والأمانة العامة لقرار مخطط الميزانية. فمخطط الميزانية ليس أداة تقييد؛ كما أنه ليس ولاية تجيز الاقتطاعات الاعتباطية. وأكد أن قرارات البت في الوظائف والتغييرات في الهيكل التنظيمي للأمانة العامة، في أي مكتب، هي من اختصاص الجمعية، التي تملك وحدها صلاحية تنظيم أنشطة المنظمة وترتيب أولوياتها. ويجب أن تكون أي مقترحات تقدَّم مشفوعةً بشرح وتعليل كاملين، ومنسجمةً مع المنهجية القائمة والأنظمة والقواعد ذات الصلة.

١٦ - وقال إن وفده لا يحبذ الأخذ بتفسير مبسَّط لعمل اللجنة، وإنه كوَّن نظرة سلبية عن الجهود المستمرة لجعل جهود اللجنة الرامية إلى تعزيز المنظمة رهينة بإدراج عناصر خرجت عن القواعد والأنظمة. ورأى أن اللجنة الخامسة ليست المنبر المناسب لإحياء فكرة استعراض الولايات: بل ينبغي لأي مبادرات من هذا القبيل أن تتم في السياق المناسب مع إيلاء الاعتبار الواجب لكل الركائز التي يستند إليها عمل المنظمة، بما في ذلك الأمن ونزع السلاح.

١٧ - وأشار أيضا إلى تفسيرات قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ واتخاذ المقررات بالتوافق. ورأى أن القرار يشير بوضوح إلى العناصر التي من المفترض أن يستند إليها توافق الآراء وأنه يجب على الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في هذا الصدد ألا تتعارض مع النظام الداخلي للجمعية.

١٨ - واعتبر أن هناك حاجة ملحة إلى مناقشة تمويل البعثات السياسية الخاصة وإلى وضع آلية جديدة لتمويلها

لا يترتب عليها الأثر الحالي في الميزانية العادية ولا سيما في ضوء كيفية نشوء هذه البعثات أو إقرارها.

١٩ - وختم قائلا إن المفاوضات بشأن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ يجب أن تحترم بالكامل المنهجية المحددة في جملة مرجعيات منها القراران ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، وأن تكون متفقة تماما مع النظام الداخلي. وقال إن وفده لا يحبذ الأشكال المقيَّدة لإجراء المفاوضات، أو إجراء المفاوضات من قبل فئات معينة من الوفود أو تسلسل هرمي للممثلين.

٢٠ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): قال، مستعينا أثناء الإدلاء ببيانه بعرض شرائح رقمية، إن الأمين العام استرشد، في إعداد المقترحات، بما قررته الجمعية العامة في قراراتها ٢٦٤/٦٩ بشأن مخطط الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، و ٢٧٤/٦٩ بشأن المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، و ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ بشأن الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة.

٢١ - ومضى يقول إن الجمعية العامة خفضت المخطط الأولي الذي اقترحه الأمين العام البالغ ٥,٧٤١ بليون دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٥,٥٥٨ بليون دولار على النحو المبين في القرار ٢٦٤/٦٩، على نحو يعكس أوجه الانخفاض في الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة، وأوجه الكفاءة، والمزيد من التخفيضات، في إطار الاتفاق السياسي المتعلق بالتقديرات. وكانت الجمعية العامة أعادت التأكيد أيضا على أنه ينبغي لمقترحات الميزانية أن تعكس مستويات الموارد بما يتناسب مع ولايات تنفيذها بشكل تام وكفء وفعال وكذلك على طلبها إلى الأمين العام أن يقترح في مشاريع الميزانيات المقبلة تدابير لتعويض الزيادات في الميزانية، حيثما أمكن، من خلال قيام قسم الإسناد بأنشطة وخدمات ووظائف وهياكل أكثر كفاءة من دون المس بتنفيذ أنشطة البرامج المأذون بها.

٢٢ - وأكد أن قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ الذي ينص على إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة استنادا إلى مقرر صادر عن الجمعية بشأن مخطط، وجّه عملية وضع الميزانية على مدى نحو ٣٠ سنة. فعلاوة على توفير المساءلة عن الولايات الجديدة التي ظهرت بعد إقرار المخطط، كانت الميزانية البرنامجية المقترحة تقدَّم باستمرار على أساس التقديرات الأولية المتفق عليها بتوافق الآراء في سياق الاستعراض الذي تجريه الدول الأعضاء للمخطط. وفي حال رأى الأمين العام أنه يتعذر تنفيذ الأنشطة المأذون بها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ضمن الشروط المقدمة من الدول الأعضاء، يقوم بإبلاغ الأعضاء بذلك. إلا أن الحال لم تكن كذلك.

٢٣ - واعتبر أن مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة البالغ ٥,٥٦٨ بليون دولار يفوق بشكل طفيف مستوى الـ ٥,٥٥٨ بليون دولار الوارد في القرار ٢٦٤/٦٩، ولكن من شأنه أن يكفل التنفيذ التام لجميع الأنشطة المأذون بها. ويُعزى الفرق البالغ ١٠ ملايين دولار إلى عدد من العوامل، لا سيما إلى إرجاء البت في ميزانية أوموجا من كانون الأول/ديسمبر إلى الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

٢٤ - وأوضح أن ما يوازي ثلاثة أرباع الميزانية تقريبا هو تكاليف متصلة بالموظفين وأن تحقيق تخفيضات كبيرة في الميزانية يقتضي خفض تلك التكاليف. وفي الممارسة العملية، كثيرا ما تكون هناك طرق مختلفة لتنفيذ الولايات مع التقيد بالقيود على الموارد: ومن واجب مديري البرامج إيجاد أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة للقيام بذلك.

٢٥ - واعتبر أنه بالنسبة إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ يمكن تحقيق خفض قدره ٣٠ مليون دولار بشكل كامل من خلال عنصر الدعم البرنامجي لكل من الأبواب، ولا سيما تحت

الباب ٢٩، خدمات الإدارة والدعم، موزعة كالتالي: ١٧,٦ ملايين دولار تحت تكاليف الموظفين، بتجميد الوظائف الشاغرة أو التي من المتوقع أن تشغر خلال فترة السنتين؛ و ١٢,٤ ملايين دولار تحت التكاليف غير المتصلة بالموظفين. إن الحصافة في إدارة موارد الميزانية تقتضي تجميد الوظائف عوض إلغائها بما يتيح إجراء تعديلات في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ريثما يتضح تأثير نظام أوموجا على وظائف محددة. ويمكن تحقيق خفض إضافي قدره ١٥ مليون دولار من خلال إلغاء وظائف وتجميد التوظيف وتحقيق وفورات في تكاليف سفر الموظفين.

٢٦ - وأكد أنه جرى التنسيق بشكل تام مع مديري البرامج في ما يتعلق بمقترحات خفض التكلفة للتأكد من عدم تأثير ذلك على تنفيذ الولايات تنفيذا فعالا. ومع ذلك، وفي حال قررت الهيئات التشريعية إنشاء ولايات جديدة وإضافية، فسيتعين إعادة النظر في الوضع للوقوف على ما إذا كان في الإمكان استيعابها إلى جانب الولايات القائمة. وفي حال تبين أنه يتعذر استيعابها، يقدم الأمين العام بيانا بالآثار في الميزانية البرنامجية أو تقديرات منقحة كإضافة إلى الميزانية البرنامجية المقترحة المعروضة الآن على اللجنة، وهو إجراء يتفق تماما مع العملية المتبعة في وضع الميزانية.

٢٧ - السيد كيسوكا (جمهورية تترانيا المتحدة): قال متكلما باسم مجموعة الدول الأفريقية إن المجموعة ستلتمس توضيحا بشأن عدد من المسائل. وفي ما يتعلق باعتماد الأمين العام على تدابير تحقيق الكفاءة، أشار إلى أن المخطط العام لتجديد مباني المقر كلّف نحو ٢,٣ بلايين دولار، أعقبه بوقت قصير تفكيك طبقات من المبنى بتكلفة ٦ ملايين دولار للطبقة الواحدة. ورأى أن تدقيق المجموعة في هذا الأمر يعكس آراء الهيئات الرقابية واللجنة الاستشارية.

٢٨ - السيد سانشيس أسكوي (كوبا): قال إن تخفيضات اعتباطية قدرها ٤٥ مليون دولار اقتُرحت، وقد جرت الموافقة عليها حرصا على توافق الآراء، ولكن ليس من الواضح من أين تأتى هذا المبلغ رغم الإيضاحات التي قدمتها الأمانة العامة. وأشار وفده إلى أن مخطط الميزانية اقترح مبلغا يناهز ٥,٧٤١ بليون دولار، وأن القرار المعني ينص على ٥,٥٥٨ بليون دولار، وأن التقديرات باتت تبلغ الآن ٥,٥٦٨ بليون دولار.

٢٩ - واعتبر أن المخطط يقضي ببساطة ألا يكون مطلوبا من الأمين العام أن يقدم تقديرات بالمبلغ نفسه أو مبلغا أقل. وأوضح أن الدول الأعضاء هي من يحدد الميزانية. وينبغي للمفاوضات ذات الصلة أن تكون قائمة على علم بهدف تعزيز المنظمة، مع تجنب التخفيضات لمجرد التخفيض.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/70/318 (Part I)، A/70/318 (Part I)/Corr.1، A/70/318 (Part I)/Add.1)

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (A/70/284)

٣٠ - السيد كانجا (مساعد الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/318 (Part I) و A/70/318 (Part I)/Corr.1 و A/70/318 (Part I)/Add.1) وقال إنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير أصدر المكتب ٣٢٤ تقريرا من تقارير الرقابة تتضمن ١ ٠٣١ توصية، بينها ١٠٩ توصيات بالغة الأهمية. وبلغت الآثار المالية المترتبة على التوصيات ١٠,٥ ملايين دولار.

٣١ - وأضاف أن توصيات مراجعة الحسابات صُنفت على أساس خمسة عناصر متكاملة للرقابة الداخلية هي: البيئة

الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، والرصد، مع اتجاهات مخطط لها على مدى ثلاث سنوات. ويتصل الجزء الأكبر من التوصيات بعنصر الأنشطة الرقابية.

٣٢ - وأردف قائلا إن المكتب نفذ أيضا تحسينات على المستوى الداخلي في جميع شِعبه من أجل تحسين المساءلة عن موارد كل منها، بما في ذلك الحصول على نظام شبكي لإدارة مراجعة الحسابات، وتحسين القدرة على إجراء عمليات مراجعة الأداء، وتحسين نهج تقييم المخاطر في عمليات التقييم، وتعزيز دور قسم معايير التشغيل والدعم، وبدء تطبيق نظام جديد لإدارة قضايا التحقيق، واستحداث دورة تدريبية موحدة لمحققي الأمم المتحدة، وإنشاء فريق ممول من خارج الميزانية للتحقيق في الاحتيال.

٣٣ - وإضافة إلى ذلك، عمل المكتب على تحسين عمليته للتخطيط القائمة على المخاطر من أجل الاستفادة بشكل أفضل من محتوى سجل المخاطر على نطاق المنظمة الذي وُضع بقيادة إدارة الشؤون الإدارية واللجنة الإدارية في سياق تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر، ما يتيح له تحسين قدراته على التركيز على المخاطر الاستراتيجية للمنظمة.

٣٤ - وأكد أن المكتب يُخضع نفسَه للمساءلة عن المنجزات المستهدفة: وبقدر ما يسهم في مساءلة البرامج الأخرى، يعمل المكتب على رصد أدائه باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية، ويقدم تقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الأداء وتنفيذ خطة العمل إلى الأمين العام واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

٣٥ - وختم قائلا إن المكتب منذ إنشائه في عام ١٩٩٤ ما برح يركز على تقديم الدعم إلى الأمين العام في مسؤولياته الرقابية بما يصبّ في مصلحة تحقيق أمم متحدة قوية وخاضعة للمساءلة معزَّزة برقابة داخلية على مستوى عالمي، وهو مستمر في القيام بذلك حتى اليوم.

٣٦ - السيد ميهم (رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن أنشطتها للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ (A/70/284) وقال، في ما يتعلق بالامتثال لتوصيات الرقابة، إن جودة التوصيات، على صعيد المتابعة، والمعدل الذي تنفَّذ به الإدارة توصيات الهيئات الرقابية هي عناصر بالغة الأهمية في أي نظام للمراقبة الداخلية الفعالة. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى إيجاد منظمة تتسم بقدر أكبر من المساءلة والفعالية والاستجابة من أجل التصدي لمواطن الضعف في نظم المراقبة الداخلية وأداء البرامج.

٣٧ - ورحب بالتقدم الكبير في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الذي تحرزه عمليات حفظ السلام. ولكن، ورغم تسجيل المكتب اتجاها عاما ذا منحى هبوطي في تنفيذ التوصيات البالغة الأهمية المستحَق موعد تطبيقها، فإن هذا الأمر ليس على هذه الحال في بعثات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهذه مسألة تستدعي اتخاذ إجراءات متضافرة، لا سيما بالنظر إلى حجم المعاملات الجارية. وتحسن أيضا معدل تنفيذ التوصيات في وحدة التفتيش المشتركة، مع أن معدل التنفيذ في الأمانة العامة كان أدنى منه مقارنةً بالمنظومة ككل.

٣٨ - وفي ما يتعلق بإدارة المخاطر وإطار الرقابة الداخلية، قال إن الأمين العام حدد ستة مخاطر مؤسسية وأصحاب المخاطر المؤسسية، واستحدث سجلات للمخاطر وهيكلَ حوكمة للإدارة المركزية للمخاطر. وتختار اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة واحدا أو أكثر من المخاطر المؤسسية الستة التي جرى تحديدها بغية تقييم العمل الذي يجرى القيام به وما يمكن القيام به إضافة إلى ذلك، لإدارة المخاطر.

٣٩ - ورحب بالتوجيه المقدم من اللجنة الخامسة وأشار في هذا الصدد إلى الاقتراح الداعي إلى أن تركز اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة على التخطيط الاستراتيجي وعلى المخاطر التي تواكب وضع الميزانية. وستعمل اللجنة الاستشارية أيضا على توثيق أمثلة على كيفية استخدام الإدارة المركزية للمخاطر من أجل تحسين تحقيق النتائج. فالمخاطر الجسيمة التي تم تحديدها تنمّ عن مسائل شاملة ومترابطة وتتطلب تنسيقا وثيقا. لذا يتعين على الإدارة أن تتأكد من أن الإدارة المنهجية للمخاطر أصبحت طريقة موحدة في تسيير الأعمال.

٤٠ - وفي ما يتعلق بكفاءة وأثر الخدمات مراجعة الحسابات للمكتب التي تتسم استقلاليتُها التنفيذية بأهمية حيوية في كفالة إضفاء المصداقية والحياد على عملها، رأى أن من المهم أن يكون لدى جميع الأطراف المهتمة فهم مشترك لطريقة عمل المكتب وللمساهمة الكبيرة التي يقدمها. لذا، من الضروري للمكتب أن يوضح السياسات والإجراءات المتبعة في مجالات المشورة والتعليقات العلنية وعملية التحقيق.

٤١ - وفي ما يتعلق بالمشورة والتعليقات العلنية، اعتبر أن الوضع الفريد للمكتب يولد توترا لأن موظفي الرقابة الداخلية يعملون للمنظمة ولكنهم في الوقت نفسه يبلغون عن سلوك الإدارة. ومن الأمثلة على ذلك أن الخدمات الاستشارية، في إطار المعايير المقبولة دوليا للمراجعة الداخلية للحسابات، تشكل جزءا من ولاية المراجعة الداخلية للحسابات. ومع ذلك، يجب توخي الحرص في إدارة هذه الخدمات على نحو لا يمس باستقلالية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات.

٤٢ - ورأى أن المكتب يفتقر إلى إرشادات وبروتوكولات محددة بوضوح لتحقيق توازن بين إسداء المشورة للإدارة والحفاظ على استقلاليته التنفيذية. وينبغي للمكتب أن يعمل مع الإدارة على وضع المبادئ التوجيهية والبروتوكولات المزمع اتباعها عند إسداء المشورة وتقديم بيانات عن الحالات التي يمكن أن تخضع للمراجعة أو التحقيق. وينبغي لهذه المبادئ التوجيهية أن تورد تعليلا لتقديم الخدمات من قبل المكتب وأنواع الخدمات المقدمة وكيفية تقديمها، والخطوات المزمع اتخاذها من أجل الحفاظ على استقلالية المكتب.

٤٣ - وبالنسبة إلى عملية التحقيق، قال إنه ليس لدى شعبة التحقيقات إلا دليل مؤقت للتحقيق منشور في موقعها الشبكي. لذا ينبغي وضع الصيغة النهائية للدليل من دون تأخير. وينص الدليل المؤقت على تقييم حالات سوء السلوك المحتملة وعلى البت في الخطوات المناسبة التي يتعين القيام بها. ومع ذلك، فإن الدليل لم يصِف بوضوح عملية إحالة التقارير عن سوء السلوك المحتمل، أو على الجهة المنوطة بها سلطة القيام بذلك، أو طبيعة المسائل المحالة إلى التحقيق. وأُبلغت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بأنه وإن كان النظام الحالي لتقبُّل القضايا قادرا، من الناحية النظرية، على التعامل مع عملية على نطاق الأمانة العامة، فإنه لم يصمَّم ليعمل على مثل هذا النطاق الواسع. وقد أوصت اللجنة الاستشارية بأن تنجز الإدارة تحديد نطاق عمل نظام تلقِّي القضايا ليكون على نطاق الأمانة العامة.

٤٤ - وأضاف أنه قد أُجريت استعراضات الأقران لكل الشُعب الثلاث التابعة للمكتب إلا أنه لم يجر أي استعراض رسمي للمكتب ككل، في ما خلا عمل اللجنة الاستشارية. لذا ينبغي إجراء استعراض شامل للمكتب، يركز على تعزيز وتبسيط عمليات وهيكليات شِعبه، وتحسين التعاون طوال مدة التحقيق، ومهام المراجعة والتقييم، ومعدل الشواغر المرتفع، والدينامية القائمة داخل الشِعب وفيما بينها.

٤٥ - وفي ما يتعلق بالإبلاغ المالي، أعلن عن ترحيب اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بالتقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك رأي غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لعمليات حفظ السلام وللعمليات غير المرتبطة بحفظ السلام، ونوه بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام أوموجا. وفي ما يتعلق بسياسة مكافحة الاحتيال والرقابة الداخلية، أفاد بأن العمل جارٍ على وضع نظم لضمان الإدارة من أجل اختبار الامتثال، وسيُضم بيان للرقابة الداخلية إلى البيانات المالية بحلول عام ٢٠١٨. وينبغي تثقيف الموظفين بأهمية الضوابط الداخلية. كما أن العمل مستمر على وضع سياسة لمكافحة الاحتيال هدفها الرئيسي ضمان التطبيق الفعال لهذه السياسة في سياق إطار الرقابة الداخلية.

٤٦ - واعتبر أن التنسيق بين الهيئات الرقابية في الأمم المتحدة هو الجانب النهائي من ولاية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. ففرص التنسيق متاحة بين الهيئات الرقابية في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشجع المكتبَ على استحداث مقاربات تعاونية تركز على دور المنظمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبالتالي المساهمة في متابعة واستعراض الجهود المبذولة. ورأى أن من شأن وضع استراتيجية منسَّقة تجمع العمل الجماعي للهيئات الرقابية أن تعطي صانعي القرار صورة أكمل عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن ذلك أن يعزز نظام الرقابة ويسهم في تحسين الفعالية والشفافية والمساءلة.

٤٧ - وختم قائلا إن الفرص متاحة لهيئات المراجعة الداخلية للحسابات والتقييم التابعة للأمم المتحدة كي تنسق مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمؤسسات الأعضاء المهتمة بالأمر لكي يتسنى مع الوقت لكلٍ من الاستعراضات أن يرسم للأمم المتحدة وصانعي القرار على الصعيد الوطني صورةً أكمل عن التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤٨ - السيدة لينغنفلدر (جنوب أفريقيا): قالت، متكلمةً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تعزيز الرقابة الداخلية. وللمكتب دور أساسي يؤديه في تحسين الضوابط الداخلية وآليات المساءلة، والكفاءة والفعالية التنظيميتين.

٤٩ - وأعربت عن قلقها إزاء مصداقية المكتب من حيث استقلاليته التنفيذية في الاضطلاع بمسؤوليته عن مساعدة الأمين العام في تحمل مسؤولياته في ممارسة الرقابة الداخلية على موارد المنظمة وموظفيها من خلال المراجعة الداخلية للحسابات والرصد والتفتيش والتقييم والتحقيق، عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء، وقالت إنها تتطلع إلى تحسين هذا الوضع.

٥٠ - وأعلنت إعادة تأكيد المجموعة على الدورين المنفصلين ولكن المميزين لآليات الرقابة الداخلية والخارجية ورحبت في هذا الصدد بالتنسيق مع كيانات الرقابة الأخرى نظراً لما أسهم ذلك في تحسين تنفيذ ولاياتها. وأشارت إلى التوصيات الصادرة عن المكتب بتحقيق وفورات في التكاليف، واسترداد المدفوعات الزائدة، وتحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة والتحسينات الأخرى، بما يكفل إدارة المخاطر على نحو متسق ومنهجي من خلال العمليات الرقابية المركزة، وإلى أن إجمالي الآثار المالية المترتبة على التوصيات المنفذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بلغ ٩٠ ٠٠٠ دولار. وشجعت المجموعةُ جميعَ الأطراف المعنية على التأكد من تنفيذ كل توصيات المكتب ومن التخفيف من المخاطر على نطاق المنظمة.

٥١ - وقالت إن المجموعة ما زالت تشعر بالقلق إزاء استمرار ارتفاع معدلات الشغور لا سيما في شعبة التحقيقات ودعت إلى إيجاد حل لهذه المشكلة المزمنة التي تعرض للخطر قدرة المكتب على تنفيذ ولايته.

٥٢ - وأعربت عن شكر المجموعة للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لما قدمته من مساعدة على مستوى الخبراء إلى الجمعية العامة في الاضطلاع بمسؤولياتها الرقابية ورحبت بتعليقاتها وتوصياتها الرامية إلى تعزيز أنشطة مراجعة الحسابات والمهام الرقابية للمكتب. وعطفاً على ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية، قالت إن المجموعة تتطلع إلى مناقشة الاستقلالية التنفيذية للمكتب.

٥٣ - وأشارت إلى أن المجموعة تنظر من زاوية إيجابية إلى عملية تعيين وكيل جديد للأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية. بيد أنه ينبغي لمذكرة الترشيح الصادرة عن الأمين العام أن تورد تفاصيل عن مؤهلات المرشح وخبراته.

٥٤ - وأعربت عن ثقتها في أن القيادة الجديدة للمكتب ستولي استعادةَ مصداقية المكتب اهتماما خاصا، كما أعربت عن أملها في أن تتمكن من الاطلاع على تقرير نهاية المهمة الذي وضعته وكيلة الأمين العام المنتهية ولايتها.

٥٥ - وفي ما يتعلق باختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، نقلت رغبةَ المجموعة في التأكيد من جديد على الأحكام القائمة، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٦١، لكنها استدركت قائلة إنها لا تزال منفتحة على أفكار جديدة.

٥٦ - السيد دي بريتر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فأكد على الدعم القوي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٥٧ - وأعرب عن ترحيبه بجهود المكتب الرامية إلى تحسين أدائه. وقال إن نشر المراجعة الداخلية للحسابات وتقارير التقييم ساعد الدول الأعضاء والجمهور في الحصول على معلومات معمقة عن عمل المكتب. وأثنى على المكتب لجهوده الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع الكيانات الرقابية الأخرى، وشجعه على توسيع تلك الأنشطة وتكثيفها تجنباً للازدواجية في العمل. ورحب أيضا بالجهود المستمرة التي يبذلها المكتب من أجل اتباع إدارةٍ منهجية للمخاطر تعزز الفعالية والكفاءة في عملياته.

٥٨ - وشدد على أهمية التنفيذ التام للتوصيات البالغة الأهمية التي قدمها المكتب. ورأى أن من الضروري رصد التنفيذ بمزيد من الكفاءة: إذ ينبغي لمديري البرامج تحديد مواعيد مستهدَفة واقعية للتنفيذ والتقيد بها.

٥٩ - وفي ما يتعلق بالادعاءات الخطيرة التي طالت مؤخرا الرئيس السابق للجمعية العامة، أعرب عن اتفاق الاتحاد الأوروبي مع الأمين العام على أن هذه المسألة تقع في صميم عمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء وأنه لا يمكن إبداء أي تسامح إزاء الفساد في الأمم المتحدة أو باسمها.

٦٠ - وأقرَّ بأهمية العمل الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ورحب بتوصياتها واستنتاجاتها. وأعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي لتناوُل اللجنة الاستشارية الاستقلاليةَ التنفيذية للمكتب وقال إنها تشكل مسألة أساسية تهمّ المنظمة ككل، وأشار إلى أن توصيات أخرى في هذا الصدد يمكن أن تقدم في إطار التقرير الصادر عن الاستعراض المستقل الخارجي لاستجابة الأمم المتحدة للوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦١ - السيد ديتلينغ (سويسرا): تكلم أيضا باسم ليختنشتاين، ونوّه بالمساهمة الهامة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في الحكم الرشيد. بيد أنها ليست المرة الأولى التي تكون فيها استقلالية عمل المكتب موضع تشكيك من جانب الدول الأعضاء والجمهور العريض في أعقاب المشاركة المزعومة للإدارة في اتخاذ بعض قرارات المكتب. وقال إن الوقت قد حان للتطلع إلى المستقبل وتوجيه رسالة قوية إلى القيادة الجديدة للمكتب.

٦٢ - وفي ما يتعلق بالاستقلالية التنفيذية للمكتب، رحّب بالتعليقات والتوصيات القيمة جدا التي صدرت عن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. واعتبر أن الحفاظ على الاستقلالية التنفيذية والقيام في الوقت نفسه بإسداء المشورة إلى الإدارة يشكل تحديا لأي مكتب للمراجعة الداخلية للحسابات. بيد أنه في حالة مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تعقَّد الوضع بفعل مشاركة المكتب في اجتماعات لجنة الإدارة. ومن المهم تحديد ذلك الدور بدقة من أجل الحفاظ على استقلالية المكتب. وقال إنه يتفق مع اللجنة الاستشارية على أن إعطاء تحديد واضح للأدوار والإجراءات المتصلة بعملية التحقيق ضرورية. فالاكتفاء بدليل مؤقت فقط للاسترشاد به في عملية التحقيق ليس كافيا.

٦٣ - وتساءل عما إذا كان الجمع بين مهام مراجعة الحسابات والتحقيقات والتقييم تحت سقف واحد يمكن أن يفضي حقا إلى استقلالية المكتب، بالنظر إلى العلاقات المختلفة جدا بين الشعب الثلاث والإدارة. وتساءل، في حال الإبقاء على الهيكلية الحالية، كيف يمكن للشعب الثلاث أن تعمل معا لكي تعزز بشكل جماعي الاستقلالية التنفيذية للمكتب. ورأى وجاهةً في توصية اللجنة الاستشارية بالتكليف بإجراء استعراض شامل للمكتب. فمن شأن هذا الاستعراض أن يشمل المسائل المتصلة بتعزيز مهمة التحقيق. وينبغي للدول الأعضاء أن تؤيد هذه التوصية.

٦٤ - وقال إن وفدي البلدين يعلقان آمالا كبيرة في مجال مراجعة الحسابات: فالضمانة التي يوفرها المكتب لمديري البرامج هي اليوم أهم من أي وقت مضى، بينما تواجه الأمم المتحدة تحديات جمة في الوفاء بولايات متزايدة في وقت تسوده أزمات إنسانية وسياسية كبرى وتُتخذ مبادرات لتطوير سير الأعمال في مواجهة قيود الميزانية. وفي مجال التحقيقات، ظلت المنظمة في الآونة الأخيرة عرضة للاحتيال، كما واجهت انتقادات لعدم تصديها بفعالية لقضايا من قبيل الاستغلال والاعتداء الجنسيين في البعثات الميدانية. وفي مجال التقييم، يجب إدراج العبر المستخلصة في البرامج المقبلة - من الضروري للدول الأعضاء ولدافعي الضرائب فيها أن يعرفوا ما إذا كانت برامج المنظمة تحقق النتائج المتوقعة في أكثر السبل كفاءة وفعالية.

٦٥ - وأضاف أن الوفدين سيواصلان التماس السبل الكفيلة بتعزيز المكتب بهدف جعل الأمم المتحدة أكثر مساءلة وشفافية وكفاءة وفعالية.

٦٦ - السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة قدمت أفكارا قيمة بشأن قضايا بالغة الأهمية لفعالية الأمم المتحدة وأدائها؛ وقالت إن وفدها يشجع اللجنة على مواصلة تزويد الدول الأعضاء بتقييمات صريحة للمكتب.

٦٧ - ورأت أن المكتب حيوي لاستمرارية الأمم المتحدة وفعاليتها. فتركيزُه على التصرف المسؤول بالموارد واهتمامُه بالهدر وسوء الإدارة بالغا الأهمية للشفافية والمساءلة عموما. وقد أتاح الكشف العام الدائم عن المراجعة الداخلية للحسابات وتقارير التقييم، على سبيل المثال، للجهات المعنية

الاطلاع على عمليات المنظمة وتحسين رصد التقدم المحرز في كيفية التعامل مع التوصيات.

٦٨ - وأضافت أن الاستقلالية والموضوعية يتسمان بأهمية حيوية في كفالة صدقية عمل المكتب. بيد أن المكتب صادف تحديات في تحقيق استقلالية تنفيذية كاملة. ومن شأن منح المكتب سلطة أكبر على ميزانيته أن يمكّنه من أن يؤدي مهامه الرقابية بمعزل عن أي تأثير من المنظمات والموظفين الذين يشرف عليهم. ورأت أن معدل الشغور العام، ولا سيما في شعبة التحقيقات، ما زال يشكل مشكلة أيضا ويسهم في حالات تأخير كبيرة في إنجاز التحقيقات. وقالت إنه يجب التصدي لهذه المشاكل المستمرة.

٦٩ - وأفادت بأن البعض أبدى قلقا إزاء عدم كفاية الإبلاغ عن الاحتيال: لذا يجب على المكتب أن يتصدى لهذه المسألة بشكل استباقي. واعتبرت أن التقارير الإخبارية الأخيرة بشأن أعمال الفساد والاحتيال التي قام بها كبار الدبلوماسيين التابعين للأمم المتحدة تجعل من الملحّ أكثر على المكتب أن يعمل مع الإدارة للتأكد من وضوح المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاحتيال ومن المباشرة فورا بالتحقيق في أي انتهاك. ورأت أن إيجاد نظام مركزي لتلقي البلاغات من شأنه أن يعزز قدرة المكتب على التحقيق من خلال زيادة اكتمال ودقة الإبلاغ عن كل أعمال الاحتيال الفعلية والمحتملة.

٧٠ - بيد أنها استدركت قائلة، في معرض إشارتها إلى التحديات التي تصادف المكتب في إنجاز التحقيقات في حينها وعلى نحو استباقي، إن القلق سيساور وفدَها إزاء أي محاولة لإحالة كل التحقيقات إلى المكتب، الذي ينبغي له أن يركز بشكل استباقي على ملاحقة القضايا الخطيرة المتمثلة في الاحتيال وسوء إدارة الموارد والفساد والاعتداء والاستغلال الجنسيين، والتحقيق فيها، بما في ذلك من خلال الاستعانة بالمراجعة المستندة إلى الأدلة الجنائية.

٧١ - وأشارت إلى ضرورة تعزيز التقييم على نطاق الأمم المتحدة ومراقبة اللجنة الاستشارية للموارد المتاحة لشعبة التفتيش والتقييم. واعتبرت التقييم بالغ الأهمية لأداء البرامج وفعاليتها. وأي زيادة في عمليات مراجعة أداء البرامج عوض الامتثال لعمليات المراجعة من شأنها أن تساعد أيضا في تقييم الفعالية. وحثت الجمعيةَ العامة على التكليف بإجراء استعراض شامل للمكتب من أجل تقييم فرص تحسين التعاون بين الشعب الثلاث، وخفض معدل الشواغر، وتناوُل جملة أمور منها الديناميات داخل المكاتب وفي ما بينها.

٧٢ - وختمت قائلة إنه رغم وجود مجالات يمكن تحسينها، فقد واصل المكتب أداء مهمة حيوية. وأثنت على المكتب للمنحى الإيجابي في تنفيذ توصياته، وقالت إنها تتطلع، في إطار قيادته الجديدة، إلى أن يصبح الهيئة الرقابية القوية والمستقلة المتوخاة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٣٠.